

Distr.: General
9 March 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣
ثالثا -	الميزانية	٥
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	٥
ألف -	لمحة عامة	٥
باء -	الخدمات المصرفية والمالية	٦
جيم -	النقل	٧
دال -	السياحة	٨
خامسا -	الأحوال الاجتماعية	٨
ألف -	العمالة	٨

ملحوظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن المصادر العامة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة من الرابط: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الصفحة

٨	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	باء -
٩	الصحة العامة	جيم -
٩	التعليم	دال -
٩	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
٩	حقوق الإنسان	واو -
١٠	البيئة	سادسا -
١٠	منتدى الحوار بشأن جبل طارق	سابعا -
١١	وضع الإقليم القانوني في المستقبل	ثامنا -
١١	موقف الدولة القائمة بالإدارة	ألف -
١٢	موقف حكومة الإقليم	باء -
١٢	موقف حكومة إسبانيا	جيم -
١٣	المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا	دال -
١٤	المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق	هاء -
١٥	نظر الأمم المتحدة في المسألة	تاسعا -
١٥	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
١٥	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
١٥	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	عاشرا -

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت في عام ١٧١٣، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. وتزعم إسبانيا، من جانبها، بأنها، بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصنه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د-٢٠)، المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، حثت الجمعية حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٧، في مقرها ٧٢/٥٢٠، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يناهز طوله ١,٦ كلم. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء ألبيسيراس الإسباني على مسافة ٨ كلم غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة ٣٢ كلم جنوب مضيق جبل طارق. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق ٥,٨ كلم^٢؛ ووفقاً لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ ٤,٨ كلم^٢. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

٣ - وفي عام ٢٠١٧، كان عدد سكان الإقليم ٥٧٣ ٣٣ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول به إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، ومن التاج البريطاني ممثلاً بجبل طارق في شخصية الحاكم. ولا يزال الفريق إدوارد دايفس حاكم جبل طارق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

٥ - وبعد إجراء انتخابات، يعين الحاكم في منصب الوزير الأول، العضو المنتخب في برلمان جبل طارق، الذي يكون في تقدير الحاكم، الأوفر حظاً في نيل الثقة بين أعضاء البرلمان. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين، وفقاً لمشورة الوزير الأول، من الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، يجوز للبرلمان أن يصدر قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين

يحتفظ التاج البريطاني بكامل سلطة سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام ٢٠٠٦ حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام ٢٠٠٦ أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٦ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكان الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقاً لدى مجلس جلاله الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص.

٧ - وفاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامه فايان بيكاردو، في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بنسبة ٦٨ في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على ١٠ مقاعد في البرلمان، مقابل ٣١ في المائة من الأصوات للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق، الذين حصلوا على المقاعد الـ ٧ المتبقية، وقد رفضت نسبة ٠,٦ في المائة من الأصوات. وأُعيد انتخاب السيد بيكاردو لمنصب الوزير الأول. ويُتوقع أن تجرى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩.

٨ - وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، ومن دون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولاً وأخيراً، عن امتثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، هناك اعتراف بأن المسائل التي تقع ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو نشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وبعدها أنشئت منطقة انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، تشمل جبل طارق ومنطقة جنوب غرب إنكلترا (أُطلق عليها اسم "المنطقة المجمعة")، شارك سكان جبل طارق لأول مرة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ثم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٤. وشارك ناخبو جبل طارق في الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقد صوت ٩٦ في المائة منهم للبقاء في الاتحاد الأوروبي. وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أكدت المملكة المتحدة مجدداً أنها مسؤولة عن تمثيل أولويات أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي وأن أحد الأهداف الواضحة للمفاوضات هو التوصل إلى اتفاق يناسب جميع أعضاء أسرة المملكة المتحدة.

٩ - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمياً منفصلاً معترفاً به من قبل الأمم المتحدة ومدرجاً منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام ٢٠٠٦ يحدد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

١٠ - وتمسك حكومة إسبانيا، من جهتها، بموقفها بأن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحاً للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وبأن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢). وفي ذلك السياق، تؤكد حكومة إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

ثالثاً - الميزانية

١١ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة أنه في آذار/مارس ٢٠١٧، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقدار ٦٥٣,٨ مليون جنيه إسترليني وناهزت نفقاتها ٥٩٨,٠ مليون جنيه إسترليني. أما بالنسبة إلى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، فتقدّر حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ ٦١٤,٩ مليون جنيه إسترليني، وميزانية نفقاتها الإجمالية بمبلغ ٥٩٦,٦ مليون جنيه إسترليني. ومن الإيرادات التقديرية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تمثل الضرائب على الدخل النصيب الأكبر (٤٥ في المائة)، تليها الرسوم والضرائب وغيرها من المقبوضات (٢٨ في المائة). وإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة الإقليم على رصد مبلغ ٦٤,٧ مليون جنيه إسترليني للإنفاق على مشاريع الاستثمار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، من المقرر تمويلها عبر صندوق التحسين والتنمية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بمبلغ ٤٧,٧ مليون جنيه إسترليني المرصود في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

١٢ - وتذكّر حكومة إسبانيا بأن المفوضية الأوروبية أقرت تحقيقاً في النظام الضريبي المتبع في جبل طارق. وتعتبر إسبانيا جبل طارق ملاذاً ضريبياً، وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة في جبل طارق هي، بموجب هذا النظام الضريبي، غير خاضعة للضرائب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قررت المفوضية الأوروبية توسيع نطاق التحقيقات التي تجريها لتشمل النظام الضريبي للشركات في جبل طارق بشأن الممارسة التي يتبعها في منح بعض الشركات أحكاماً ضريبية.

١٣ - ومن جهة أخرى، تؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة فيما يتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، ويفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لجبل طارق إلى ٩٠٧ ١ بليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٦١٢ ٥٦ جنيه إسترليني. والتوقعات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تبلغ ١,٧٥ بليون جنيه إسترليني، أي بزيادة قدرها ٨,٥ في المائة (١٣٧,٥ مليون جنيه إسترليني) مقارنة بالفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٥ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة دفاع المملكة المتحدة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من اقتصاد جبل طارق من نسبة ٦٠ في المائة إلى أقل من ٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، شغلت وزارة الدفاع في عام ٢٠١٧ نحو ٥٠٠ من المدنيين المحليين و ٣٥٠ من أفراد الفوج الملكي لجبل طارق النظاميين والاحتياطيين.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

١٦ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، وتشريعات إقليم جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، اختُبرت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما. ويشترك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل.

١٧ - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب مجرماً أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المرعبة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغموننت لوحدات الاستخبارات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أبرم جبل طارق اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع ١٠٤ من البلدان والأقاليم، من بينها ٨٨ اتفاقاً سارياً، بما في ذلك مع ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ومالطة والنمسا وهولندا. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقاً من هذا القبيل، وفقاً للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مع المملكة المتحدة بموجب اتفاق مماثل هو لوائح التعاون الدولي لعام ٢٠١٥ (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) (المملكة المتحدة). ودخلت اللوائح المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي لوائح التعاون الدولي (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) لعام ٢٠١٥، حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من أجل الوفاء بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، دخل حيز النفاذ في الإقليم التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال والسجل العام للملكية النفعية.

١٨ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذت لجنة وزراء مجلس أوروبا قراراً وافقت فيه على الطلب الذي قدمته المملكة المتحدة باسم جبل طارق لإخضاع جبل طارق لتقييم تجريه لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة، في البيان الذي اعتمده الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن إنفاذ قانون تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية، بما في ذلك إنشاء أنظمة جديدة وآمنة لجمع وتبادل البيانات المتعلقة بالملكية النفعية، حيث لم تكن موجودة بالفعل. كما رحب المجلس الوزاري المشترك بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجريمة المالية. وكرر تأكيد التزامه بإبداء روح القيادة في التصدي للفساد.

١٩ - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر في عام ٢٠١٤، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتكبت من جبل طارق جرائم تهريب تبغ وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

٢٠ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية ارتأت أنه لا أساس للدعوات الواردة في تقرير المكتب.

جيم - النقل

٢١ - أُنْفِقَ على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش متناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق لا ينتمي إلى الإقليم الجمركي المشترك للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة وجبل طارق لا يدخلان في نطاق منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد قامت أحياناً، منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، بفرض عمليات تفتيش مفرطة وتستغرق وقتاً طويلاً على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا؛ ومع أن الوضع قد تحسّن مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٣، فلا يزال يتعذر التنبؤ به.

٢٢ - وقد أوفدت المفوضية الأوروبية ثلاث بعثات تقنية لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينا دي لاكونسبسيون وجبل طارق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب بعثتها الأولى والثانية.

٢٣ - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وبخاصة قانون شينغن للحدود وإجراءاته وليس وراءها أي دافع سياسي. وعمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع أنواع مختلفة من عمليات الاتجار غير المشروع في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شينغن والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والجمارك عند بلدة لالينا دي لاكونسبسيون (الحاجز) لا تدخل ضمن رسم الحدود الذي تعترف به إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. وتشدد إسبانيا كذلك على أنها تقيدت تماماً بتوصيات المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وأنها أنجزت في عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة نقطة التفتيش الجمركي وأعمال تركيب ١٣ جهازاً إلكترونياً آلي التشغيل لقراءة جوازات السفر في كل اتجاه، وهو ما جعل العبور أكثر سهولة.

٢٤ - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقاييد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المدرج المتصلة بالطيران العسكري وتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقب بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق، بما في ذلك مجاله الجوي ومياهه الإقليمية.

٢٥ - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة مرافق ميناء الإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط

مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق مينائه).

٢٦ - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام بالاعتراض على سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها السفن الإسبانية في مياه جبل طارق الإقليمية، وتحتكم في ذلك إلى المادتين ١٧ و ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

٢٧ - وتقول إسبانيا من جانبها إن ما تصفه المملكة المتحدة بأنه "عمليات توغل غير قانونية" تقوم بها السفن الإسبانية هي أنشطة عادية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية.

دال - السياحة

٢٨ - سجل قطاع السياحة ١٠,١ مليون زائر في عام ٢٠١٦، بالمقارنة مع ١٠,٢ مليون زائر في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٠,٦ في المائة، وبذلك يكون خامس عام يسجل فيه انخفاض (منذ عام ٢٠١٢). وفي عام ٢٠١٦، ازداد عدد الزائرين جواً (حوالي ٢٣١ ٠٠٠ شخص) وبحراً (حوالي ٤٢١ ٠٠٠، معظمهم من المسافرين في رحلات سياحية) مقارنةً بعام ٢٠١٥ (١٨٨ ٠٠٠ و ٣٥٨ ٠٠٠، على التوالي)، بينما سجل عدد الزائرين عن طريق البر انخفاضاً طفيفاً (حوالي ٩ ٤٦٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٦ مقارنةً بـ ٩ ٦٢٦ ٠٠٠ في عام ٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، ووفقاً لحكومة الإقليم، استمر ارتفاع عدد الوافدين جواً في الربع الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة تقارب ١٤ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمالة

٢٩ - في عام ٢٠١٦، كان هناك ٢٧ ٠٧٣ فرصة عمل في الإقليم، مقارنةً بـ ٢٦ ١٤٤ في عام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ٣,٦ في المائة. وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان توزيع فرص العمل بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى يبلغ ٣ ٧١٦ في الأعمال المصرفية والمالية، و ٣ ٤٩٤ في القمار والمراهنة، و ٣ ١٤٥ في مجال البناء والتشييد، و ٢ ٧١٧ في تجارة التجزئة والجملة، و ٢ ٤٠٣ في مجال الصحة والعمل الاجتماعي؛ وبلغ معدل البطالة ١,٧٩ في المائة من السكان المقيمين و ١,٣١ في المائة من مجموع القوى العاملة، الذي يشمل عمال الحدود.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٠ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، واستحقاقات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، ومنح الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرمال، وبدلات الوصاية.

جيم - الصحة العامة

٣١ - تتحمل الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم العناية باحتياجات المسنين.

دال - التعليم

٣٢ - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. والإنكليزية هي لغة التدريس. ويضم نظام التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من ٥٠٠٠ طالب. وتناهر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم ١٠٠ في المائة. وفتحت جامعة جبل طارق أبوابها رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦، كان عدد الطلبة المسجلين بما ٢٧٨ (٦٦ في المائة منهم إناث و ٣٤ في المائة ذكور).

٣٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المالية المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٧ قرابة ٤٧،٤ مليون جنيه إسترليني، وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية ١،٧ مليون جنيه إسترليني. وفي ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، خصص للتعليم مبلغ ٤٩،٨٤ مليون جنيه إسترليني. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي عام ٢٠١٧، التحق ١٠٤١ طالباً بجامعات في المملكة المتحدة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٤ - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٥ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق ١٥،٢٥ مليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهي تغطي تكاليف ٢٣٩ ضابطاً و ٣٦ موظفاً للدعم، وفي الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق وقوع ٣٣١٨ جريمة.

واو - حقوق الإنسان

٣٦ - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت بصورة رسمية، في عام ٢٠١٣، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ٢٠١٦، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قانون تعديل الزواج المدني لعام ٢٠١٦، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس.

٣٧ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، كررت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار تأكيد التزامها بمعايير عالية في الحياة العامة تدعم وتطور مؤسسات مفتوحة وشفافة من أجل الديمقراطية. والتزمت بكفالة التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب الأقاليم وبمعاملة تلك الشعوب معاملة عادلة وحمايتها من الانتهاكات. وناقشت تصميمها المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم ورحبت بالمشاركة البناءة للأقاليم في الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد.

سادسا - البيئة

٣٨ - في البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، التزمت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بمواصلة ممارسة التحاور قبل المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان أن تنعكس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وتم الاتفاق على أن يحضر ممثل من الأقاليم الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في كاتوفيتشي، بولندا، من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ضمن وفد المملكة المتحدة. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار بشأن مسألة انطباق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ على الأقاليم، بما في ذلك المضي قدماً في العمل على جعل تصديقها على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو يشمل الأقاليم التي أعربت عن استعدادها لذلك، ومن خلال التشاور المبني مع الأقاليم التي لها مصلحة في المشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٣٩ - وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات جبل طارق ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف، امثالاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى أن المحكمة الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ في قضية المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة لم تف، بالنسبة لجبل طارق، بالتزاماتها بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية.

٤٠ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بدأت حكومة الإقليم عملية لإرساء العقد المتعلق بإنشاء وتشغيل محطة لمعالجة المياه المستعملة في جبل طارق. واستغرقت العملية وقتاً أطول من المتوقع بسبب اشتراط الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتشغيل نظام لمعالجة مياه البحر، بدلا من مياه الشرب.

سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٤١ - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى ثلاثي الأطراف للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولكن منذ عام ٢٠١٠، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بمختلف المسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بألية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثّل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق. ولكن لم تُعقد أي محادثات مخصصة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثامنا - وضع الإقليم القانوني في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة، أثناء جلستها الثانية المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قالت ممثلة المملكة المتحدة إن حكومتها تشير إلى سيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد من جديد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً يحظى باعتراف الأمم المتحدة، يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وقالت كذلك أن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي أقره شعب جبل طارق في استفتاء، ينص على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

٤٣ - وذكرت أيضا أن المملكة المتحدة لن تدخل في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على شعب جبل طارق إلى دولة أخرى خلافا لرغباته المعبر عنها بطريقة ديمقراطية كما لن تدخل في مفاوضات تتعلق بالسيادة لا يرضى عنها هذا الشعب. وأعربت عن التزام المملكة المتحدة بتوفير الحماية لجبل طارق وشعبه واقتصاده.

٤٤ - ومضت تقول إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بمنتدى الحوار الثلاثي، الذي يشكل أكثر وسيلة ذات مصداقية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا لما فيه مصلحة جميع الأطراف. وخلصت إلى أن المشاركة البناءة والمتجاوبة على الصعيد السياسي من شأنها أن تعزز التعاون المحلي، ولذلك فإنه من المؤسف أن إسبانيا قد انسحبت رسميا من تلك المحادثات في عام ٢٠١٢ (انظر A/C.4/72/SR.2).

٤٥ - وفي الجلسة السادسة للجنة الرابعة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قالت ممثلة المملكة المتحدة، في بيان أدلت به ممارسة حق الرد، إن هناك ديمقراطية برلمانية نشطة في جبل طارق، هي من اختياره، ويمارس الإقليم مسؤولياته عن جميع المسائل، باستثناء الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي. وذكرت أن موقف حكومة بلدها لا يزال يتمثل في أن أسس علاقاتهما الدستورية هي أسس صحيحة، على الرغم من أنها تبقى منفتحة إزاء الدخول في حوار بشأن المقترحات المطروحة من جبل طارق.

٤٦ - وذكرت كذلك أنه فيما يخص المسائل المالية والضريبية وغسل الأموال، يمثل جبل طارق لجميع الأوامر التوجيهية المنطبقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ويتبادل المعلومات بشكل منتظم وتلقائي مع جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة إغيمونت لوحدة الاستخبارات المالية، ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذكرت أن المفوضية الأوروبية قد اعترفت بالالتزام الذي عقدهت حكومة جبل طارق بمعالجة تهريب السجائر بين جبل طارق وإسبانيا، وكذلك بالخطوات المهمة التي قد قطعتها فعلا في هذا الصدد. وقد أوضحت حكومة جبل طارق مرارا رغبتها في العمل بشكل أوثق وأكثر مباشرة مع نظرائها الإسبان لمعالجة هذه المسألة (انظر A/C.4/72/SR.6).

٤٧ - وفي الجلسة الثامنة للجنة الرابعة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة ملتزمة، خلال تفاوضها على مغادرة الاتحاد الأوروبي، التزاما تاما بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما فيها جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك لأقاليم المملكة المتحدة الواقعة فيما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ بهدف مناقشة أولويات الأقاليم والاتفاق على مجالات أخرى للعمل الجماعي؛ وقد أنشئ مجلس منفصل بشأن المفاوضات

مع الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بجبل طارق، من أجل مناقشة أولويات جبل طارق وإقرار برامج عمل مشتركة وموضوعية، وعقد ذلك المجلس أربعة اجتماعات حتى تاريخه (انظر A/C.4/72/SR.8).

باء - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ذكر رئيس وزراء جبل طارق، في جملة أمور، أن شعب جبل طارق قد صوت منذ خمسين عاماً، في استفتاء نظمته الدولة القائمة بالإدارة، واختار بأغلبية ساحقة بلغت ٩٩ في المائة أن يظل إقليمًا بريطانيًا. وعلى الرغم من أن حكومة إسبانيا في ذلك الوقت اعتبرت الاستفتاء غير قانوني، فإن المملكة المتحدة دأبت في الواقع على النهوض بحق تقرير المصير وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقال إن بقاء جبل طارق ضمن بريطانيا لا يُعزى إلا إلى اختيار شعبه الحر والنزيه لذلك. وذكر أن جبل طارق بنفسه نظم، في عام ٢٠٠٢، استفتاء بشأن ما إذا كان ينبغي أم لا قبول عرض السيادة المشتركة مع إسبانيا. ومرة أخرى، قررت حكومة إسبانيا أن الاستفتاء غير قانوني، وقد صوت الشعب مرة أخرى بأغلبية ساحقة لصالح بقاءه بريطانياً بالكامل.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن جو التعايش السلمي والاحترام الذي نُظِم فيه كلا الاستفتاءين يعكس الحياة في جبل طارق وعلاقة الإقليم بالمملكة المتحدة. وذكر أن جبل طارق يحترم جميع المعايير الدولية المتعلقة بالإشراف التحوطي والشفافية وتبادل المعلومات في مجال الخدمات المالية، وكذلك بالقواعد المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية والشفافية في مجال المالية العامة التي حدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأفاد كذلك بأن جبل طارق قد عرض تبادل المعلومات الضريبية مع إسبانيا، بيد أن حكومة إسبانيا لا تعترف بوجود جبل طارق، ورفضت بالتالي التوقيع على الاتفاق الضريبي.

٥٠ - وذكر كذلك أن إسبانيا لا تمثل للميثاق عندما لا تحترم حقوق سكان جبل طارق في تقرير مركزهم بحرية. وعلى الرغم من أن جبل طارق سيغادر الاتحاد الأوروبي عندما تخرج منه المملكة المتحدة، فإنه يسعى إلى الحفاظ على علاقة قوية في مجالات التجارة والصدقة والتعاون والأمن مع إسبانيا وأوروبا على أساس الاحترام والمنفعة الاقتصادية المتبادلين. وأضاف أن حكومته على استعداد للعمل مع إسبانيا بشأن المسائل التي لا تنال من سيادتها أو من اختصاصها القضائي أو من سيطرتها.

٥١ - وخلص إلى إنه من المهم إدراك أن ٧٠٠٠ عامل يعبرون الحدود إلى جبل طارق يوميا قادمين من إسبانيا ويسهمون إسهاماً كبيراً في نجاحه. وقال إنه ينبغي أن يكون هؤلاء وجميع الذين يعبرون ما سيصبح من ثم خط التماس الدولي الخارجي للاتحاد الأوروبي قادرين على الاستمرار في العبور بحرية بعد خروج جبل طارق من الاتحاد الأوروبي، وأن شعب جبل طارق لا يقبل التهديدات بشأن هذه المسائل، ولن يتخلى عن حقه في السيادة (انظر A/C.4/72/SR.3).

جيم - موقف حكومة إسبانيا

٥٢ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قالت ممثلة إسبانيا إن استمرار وضع جبل طارق كآخر مستعمرة في أوروبا هو أمر يبعث على الأسف بدرجة أكبر لأن الدولة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، هي حليفة لإسبانيا في مجالات أخرى كثيرة. وأضافت أنه بموجب معاهدة أوترخت، لم تتنازل إسبانيا لصالح المملكة المتحدة إلا عن مدينة وقلعة جبل طارق، إلى

جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن المياه الإقليمية أو الولاية الإقليمية. ومع ذلك، تحتل المملكة المتحدة البرزخ والمياه المحيطة به بصورة غير قانونية، متجاهلة أحكام هذه المعاهدة. وذكرت كذلك أن الاحتلال البريطاني يتعارض مع القانون الدولي وينتهك سلامة الأراضي الإسبانية؛ ولذلك ستواصل إسبانيا طلب رد أراضيها حتى يكتمل إنهاء الاستعمار.

٥٣ - وتابعت قالت إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفتا إسبانيا والمملكة المتحدة ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، ونصتا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية وليس مبدأ تقرير المصير، وحددتا تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ كموعده نهائي لإنهاء الاستعمار. بيد أن المملكة المتحدة كثيرا ما اتخذت خطوات تعارض مع إنهاء الاستعمار، مثل إجراء استفتاء بشأن مسائل السيادة في عام ١٩٦٧. وقد مر خمسون عاما، ولكن ليس هناك ما يدعو للاحتفال نظرا إلى أنه لم يجرز أي تقدم.

٥٤ - وذكرت كذلك أن وجود مستعمرة داخل إسبانيا يترك أثارا ضارة تتجاوز المجال السياسي. فالنظام الضريبي الخاص بجبل طارق يُحدث اختلالا في اقتصاد المنطقة على حساب خزانة كل من إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وقد أدت الميزة غير العادلة التي يوفرها لاقتصاد الصخرة إلى نشوء أنشطة جرمية منظمة خطيرة متخصصة في تهريب التبغ عبر الحدود. وقالت إن سلطات جبل طارق ينبغي أن تستخدم قسما من ثروتها الكبيرة لحماية البيئة ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف، بدلا من إلقائها في البحر.

٥٥ - وذكرت أيضا أن إسبانيا ظلت دائما منفتحة للحوار، وأنها قامت في السنة الماضية بدعوة المملكة المتحدة رسميا إلى بدء مفاوضات بشأن نظام سيادة مشتركة. وقالت إن إسبانيا لن تتخلى أبدا عن مطلبها العادل بإيجاد حل حاسم لمسألة جبل طارق وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، وإن اقتراحها يهدف إلى زيادة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة بأسرها، لا سيما للإسبان العاملين في جبل طارق وكامبو جبل طارق. وأشارت إلى أن إسبانيا تحاول التوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل تنفيذ خطة جديدة للتعاون الإقليمي من شأنها تحسين الحياة اليومية للسكان على جانبي الحدود. وأضافت أن هذه الآلية، بخلاف "المنتدى الثلاثي" الذي لم يعد موجودا، ستشمل مشاركة السلطات الإسبانية المحلية والإقليمية، إضافة إلى سلطات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق. وخلصت إلى أن إسبانيا ستدافع عن مصالح الإسبان في كامبو جبل طارق، المقاطعة الإسبانية المتاخمة للصخرة، الذين هم الأكثر تضررا من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية (انظر A/C.4/72/SR.3).

٥٦ - وعلاوة على ذلك، في الجلسة السادسة للجنة الرابعة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قالت ممثلة إسبانيا، في بيان أدلت به ممارسة لحق الرد، إنه لا توجد أية اتفاقات بشأن المسائل المالية بين جبل طارق وأي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يمكن لإسبانيا، كعضو في الاتحاد، أن تقبل بها. وذكرت كذلك أنه ينبغي التذكير بأن ما يسمى بممارسة الحكم الذاتي، أو الاستفتاء الذي شارك فيه مواطنو جبل طارق في عام ١٩٦٧، قد أجرته الدولة القائمة بالإدارة، وقد أدانته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥٣ (د-٢٢) باعتباره مخالفا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٣١ (د-٢١) (انظر A/C.4/72/SR.6).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٧ - في عام ٢٠١٧، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. فقد أوضحت المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، أنها لن تبرم "أبدا ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضا أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، ولا يمكنها أيضا أن تدخل في أية عملية للتفاوض بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٥٨ - وواصلت حكومة إسبانيا، من جانبها، المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي وضعته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥٩ - أكد كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وأعاد الجانبان تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكلّ مكوناتها. كما تعهدت المملكة المتحدة والأقاليم ببحث السبل التي يمكن بها مواصلة تقديم الدعم الدولي لأقاليم ما وراء البحار في مواجهة مطالبات السيادة العدائية، وستواصل المملكة المتحدة دعم طلبات الأقاليم التي يرغب سكانها الدائمون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في نفس البيان، أن نتيجة الاستفتاء على عضويتها في الاتحاد الأوروبي لا تغير موقفها بشأن السيادة على الأقاليم، وأكدت أن المملكة المتحدة لن تدخل أبدا في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى بما يخالف رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، ولن تدخل في مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٦١ - واعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن دستور جبل طارق يتيح علاقة دستورية حديثة وكاملة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أنه من المهم استعراض دستور عام ٢٠٠٦، مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة شطب اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس ٢٠١٦، لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت كلتا الحكومتين إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٢ - حضر ممثل لإسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كينغستون في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، وأدلى ببيان، كما قام بذلك ممثل لجبل طارق (انظر A/72/23، المرفق الثاني).

٦٣ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها الرابعة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكان معروضاً عليها ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٧ (A/AC.109/2017/8). وكما يتضح من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2017/SR.4)، فقد أدلى كل من ممثلة إسبانيا، ورئيس وزراء جبل طارق، وممثل عن إحدى منظمات المجتمع المدني ببيانات. وبناءً على اقتراح قدمه رئيس اللجنة، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٤ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلستها الثالثة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التي استمعت للجنة خلالها إلى بيانين أدلى بهما كل من ممثلة إسبانيا ورئيس وزراء جبل طارق. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أثناء الجلسة الثامنة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومارست ممثلة المملكة المتحدة حق الرد في الجلسات الثانية والسادسة والثامنة المعقودة في ٢ و ٦ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ومارست ممثلة إسبانيا حق الرد في الجلستين السادسة والثامنة (انظر A/C.4/72/SR.2 و 3 و 6 و 8).

٦٥ - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها التاسعة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/72/L.7)، قدّمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/72/SR.9).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٦ - اتخذت الجمعية العامة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بناءً على توصية من اللجنة الرابعة، وبدون تصويت، المقرر ٥٢٠/٧٢ بشأن مسألة جبل طارق. وقد ورد في ذلك المقرر ما يلي:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢١/٧١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦:

(أ) تحث حكومتى إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعاتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تحيط علماً بموقف إسبانيا بشأن هذه المسألة، بما في ذلك اقتراحها ببدء مناقشات جديدة على أساس إعلان بروكسل، وتحيط علماً أيضاً بتقديم إسبانيا عرضاً للسيادة المشتركة أمام اللجنة الخاصة المعنية بالمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

(ج) تحيط علماً بموقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة، أي التزامها بعدم الدخول أبداً في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وعدم دخولها في عملية مفاوضات على السيادة لا يرضى عنها جبل طارق؛

(د) تحيط علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(هـ) تحيط علماً بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائماً وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(و) تشجع المملكة المتحدة وإسبانيا على الانخراط بطريقة بناءة وإيجابية مع جميع الأطراف المعنية وذات الصلة، بغية إيجاد حلول مشتركة وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات المنفعة المتبادلة.